# تحديات الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر

**د/ سفيان طبوش**، أستاذ محاضر ب جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
soufyane.tabouche@gmail.com

**ملخص:**

تعتبر المرحلة التي تمر بها الجزائر دقيقة وحاسمة في سياق تجربة التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي ما يفرض عليها مجموعة من التحديات في ظل العقبات التي تواجهها لتأمين الاستقرار السياسي واستكمال البناء المؤسساتي وتثبيت التوازن المجتمعي، وقد تطرقنا في هذه المقالة إلى ثلاث محاور أساسية الأول يعالج السياق الوظيفي للتنمية والديمقراطية وأثرهما في تحقيق الأمن وبناء الدولة الوطنية، أماالمحور الثاني فيتعلق بتحليل أزمة الدولة الريعية وأثرها على تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر، بينما يتطرق المحور الثالث لمعوقات تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية**: الامن الاقتصادي، الاستقرار السياسي، التنمية، الديمقراطية.

**Abstract:**

Algeria experiences a critical, decisive phase of its history made of political transition and economic openness. As a consequence, the country faces several challenges in its post unrest situation to secure the political stability, build solid and reliable institutions and maintain a social balance. This article aims to address three points: the developmental and democratic context and the impact they might have on the peace building and Nation-State establishment, then I address the rentier State crisis and its effect on politics and economy and finally, we'll discuss obstacles hindering Algerian political stability and economic security.

**Keywords:** Economic security, political stability, development, democracy.

**مقدمة:**

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات لتأمين الاستقرار السياسي واستكمال البناء المؤسساتي وتثبيت التوازن المجتمعي، ومعرفة الخلل سيحرك طاقات المجتمع ويكسر الطوق والحلقة المفرغة ليتجاوز التحديات والعقبات، فمعرفة التحدي يجب أن ينطلق من قاعدة الواقع الاجتماعي الجزائري ويتناول القضايا المطروحة من زاوية التحليل العلمي ليتوصل الى فهم رصين لأسباب العجز عن تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار. فقد طرأت على الأوضاع في الجزائر تحولات كبيرة كان من الطبيعي أن تلقي بتأثيراتها على الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي، وتمت المقاربة بطرائق ومناهج وأساليب مختلفة في العمل من أجل تحقيقهما، وتهدف هذه المقالة إلى معرفة العقبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي حالت دون تحقيق بناء مؤسسات الدولة بحيث يسودها القانون وتتحدد من خلال المشاركة في تفعيلها، ما يقودنا الى طرح الإشكال التالي: إلى أي مدى يمكن للتحديات التي تواجهها الجزائر أن تساهم في إعاقة تأمين الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن الاقتصادي وإستكمال البناء المؤسساتي؟

## المحور الأول:السياق الوظيفي للتنمية والديمقراطية وأثرهما في تحقيق الأمن وبناء الدولة الوطنية

إن قضية الإصلاح السياسي (الديمقراطية) والإصلاح الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) تطرح إشكالية الأولوية بينهما، فهناك من يؤكد على أولوية الإصلاح الاقتصادي وهناك من يؤكد على أولوية الإصلاح السياسي كمدخل لتطور الأوضاع الاقتصادية، بينما هناك اتجاه يميل إلى الجمع بينهما (علي زهران،2005، ص82)، حيث يرى جان بواسنيه أن التنمية الاقتصادية ظاهرة اقتصادية في المظهر فقط، وأنها تعبر عن نفسها وتقدر بتعابير اقتصادية، ومن قبيل الخداع أن السياسة تتراجع أمام الاقتصاد لأن الحكومات تمضي جل وقتها في تنظيم الأسعار والضرائب (روبان، 1977،ص25)، ونحن نميل إلى الاتجاه الذي يجمع بينهما باعتبار أن الإصلاح الاقتصادي يحتاج مشاركة لتعبئة الموارد واستغلالها استغلالا رشيدا، ولا تكون المشاركة إلا من خلال أنظمة ديمقراطية أساسها سيادة القانون والحرية والشفافية، أما الإصلاح السياسي كذلك يحتاج إلى تنمية لتحسين الأوضاع الاجتماعية، لذلك لا يمكن التحدث عن إصلاح سياسي في ظل غياب ديمقراطية، ولا التحدث عن الديمقراطية في ظل غياب التنمية الاقتصادية باعتبارها تدور حول رأس المال البشري والمؤسسات، فتبقى العلاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية.

يرى "ليبست" S.M Lipset وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي، وعليه فان التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو المزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني (المنوفي،2006،ص68)، فدولة التنمية تشترط الجمع بين الأبجديات الأساسية للمواطنة (المشاركة والمحاسبة)، وأساسيات العقلانية السياسية المعرفة بحقوق الإنسان والجودة السياسية، فلا يمكن تحقيق تنمية إلا من خلال تحرير الطاقات الكامنة للمواطنين والكفاءات حسب منطق رشيد وعقلاني يشجع على المبادرة ويحقق الاستحقاق، ويخلق الثقة ويزرع بذور الطموح المنتجة لحب العمل المرتبط بالمكافأة العادلة(كل حسب عمله وكل حسب كفاءته)، ولقد أشار جروسمان"Grossman " إلى أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحكام للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم،

ويبين روبرت دال"Robert Dah " أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بتوظيف الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل، ويضيف أولسون"Olson " أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم المصلحة العامة بما يضمن استمرار التأييد والقبول الشعبي (المنوفي، 2006، ص. 69)، فاقتصاد السوق شرط لازم من شروط الديمقراطية لأنه يحد من سلطة الدولة (تورين،2001، ص. 203)

إن التوجه الديمقراطي بإمكانه منح المزيد من الوقت للعملية الاقتصادية، وإن التنمية الاقتصادية بإمكانها جعل الديمقراطية أقل أهمية وإلحاحا على الأقل في المدى القصير، إلا أن التوجه في الدول العربية والجزائر خصوصا إلى رفع شعار الإصلاح الاقتصادي وإقامة واجهات ديمقراطية بعيدا عن حقيقة الرأسمالية وجوهر الديمقراطية، مما أدى إلى قصور التجربة في الجزائر وفشل المشاريع التنموية (ربيع، 2000، ص.-ص. 265-264)

تزداد احتمالات التحول الديمقراطي بازدياد سيطرة القطاعات الاقتصادية المنتجة على القطاعات الطفيلية، وبالتالي وجود طبقة اجتماعية خاصة تستمد قوتها من قدراتها الإنتاجية وليس من إمساكها بالسلطة وسيطرتها على أداة القهر البيروقراطية (الكواري، 2000، 248)، إذ بتغير البناء الاقتصادي وانعكاسه على المستوى الثقافي والاجتماعي يؤدي إلى ترسيخ العمل الديمقراطي من خلال المشاركة والمشاورة بين هيئات المجتمع المدني ونظام الحكم والأحزاب السياسية باعتبار أن هيئات المجتمع المدني تزيد فعاليتها إذا كانت لها قدرات إنتاجية وتستقل على السلطة الحاكمة ولا تكون مرتبطة بها.

فالديمقراطية يتم تعلمها ولكي ترسخ كقيمة وكنماذج سلوكية يجب التدرب عليها والتعلم الذي يكون من الأسرة والمدرسة حيث يسود فيهما الحوار والمشاركة في كل الأمور، للتخلص من فكرة الشيخ الكبير أو الوصي أو الأب والبقية قاصرين يطيعون دون رأي في الأمر حتى ترسخت هذه الثقافة في المؤسسات السياسية والاقتصادية.

ولا يمكن بناء ديمقراطية حقيقية دون توفر العديد من متطلبات التحول الديمقراطي وسيادة مبدأ التعددية السياسية بشكل سلمي، فمجمل العملية الديمقراطية الجارية في العديد من الدول العربية معرضة للانتكاس وللتراجع إذا لم ترافقها حالة نمو اقتصادي ولم تصحبها سيادة العدالة الاجتماعية في توزيع ناتج الدخل الوطني، خاصة أن معدلات البطالة والفقر تنذر بمخاطر كبيرة في حال تفاقمها وعدم الخلاص منها، فلا جدوى من التعددية السياسية في مجتمع يفتقر إلى الحد الأدنى من أولويات التنمية (الألوسي 2006،ص. 258)، وأن عدم استيعاب العلاقة بين التنمية الاقتصادية(التحرير الاقتصادي) والديمقراطية(الانفتاح السياسي) يقود إلى زيادة مؤشرات الصراع الذي يؤدي في نهايته إلى نوع من الانهيار السياسي الذي يحول دون استكمال بناء المؤسسات وتحقيق الاستقرار، وبالتالي تعريض التجربة التعددية إلى السقوط (الألوسي، 2006، ص. 265)

وبوجود قيادة سياسية منتخبة ديمقراطيا وقادرة على تنظيم نشاطات اقتصادية، وتنمية الموارد الوطنية بأسلوب فعال ومتوازن من الناحية الاجتماعية (حسن، 2004، ص. 58)، هذا ما يؤدي إلى تحرير القدرات خاصة الفئات المهمشة في ظل مجتمع مدني فعال ومستقل إلى شيوع ثقافة الحقوق والواجبات.

**المحور الثاني: أزمة الدولة الريعية وأثرها على تحقيق الامن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر**

**أولا: أثر التعددية السياسية على الاستقرار السياسي في الجزائر**

بالرغم من وجود مؤشرات ايجابية عن الديمقراطية في الجزائر إلا أن من الناحية الواقعية هناك بعض الممارسات أخلت بجوهر الديمقراطية، حيث لو نظرنا إلى الواقع العملي للممارسة الديمقراطية نستخلص أن عملية الانتقال إلى التعددية لم يكن نابع عن تغيير جذري وجوهري في طبيعة السلطة وأساليب ممارسة الحكم، فقد حرصت النخب الحاكمة على إحاطة تلك العملية بجملة من القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية والممارسات العملية التي أفرغتها من مضامينها الحقيقية، وبالتالي فان الأخذ بالتعددية لم يكن عن قناعة بجدوى الديمقراطية وإنما كان كمصدر جديد للشرعية السياسية بعد فشل شرعية الانجاز المتآكلة، أو كآلية لتمكين بعض القوى السياسية والاجتماعية من ممارسة التنفيس السياسي، خوفا من ردود الأفعال التي تشكل خطرا محدقا للمساس بالاستقرار السياسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان مبادرة النظام السياسي للأخذ بالتعددية السياسية كان بهدف الحصول على مساعدات وتسهيلات اقتصادية من المؤسسات الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير) وبعض الدول الغربية، وهو ما أطلق عليه ظاهرة الديمقراطية الدفاعية التي تسمح فيها الدول بهامش محدود من الانفتاح السياسي يمكنها في النهاية من الاستمرار في النفوذ واحتكار السلطة كآلية لضمان الاستمرارية في الحكم، وعليه فان إقرار التعددية الحقيقية يعني بكل بساطة تسليم هذه النخب بمبدأ التداول على السلطة وهو ما لا يقبل بسهولة،ما حال دون تطوير النظام والممارسات السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية تساعد على دعم الاستقرار السياسي في الجزائر.

بالنسبة لنظام الحكم فمن الناحية الدستورية النظام الجزائري هو نظام جمهوري ديمقراطي شعبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، ولكن ما يهمنا من الناحية الواقعية فما مدى تطبيق هذا الشعار على أرض الواقع؟ حقيقة هناك من يرى أن نظام الحكم في الجزائر هو نظام رئاسي، يغدو الحديث عن النظام الرئاسي المفضل لدى بعض الفاعلين في الساحة السياسية الجزائرية منطويا على مغالطة ضخمة حسب هذا الرأي يكون النظام البرلماني والشبه الرئاسي غير متناسبين للجزائر والنظام الملائم في نظرهم هو الرئاسي، وكأن الجزائر الحالية قادرة على إقامة مثل هذا النظام، ذلك أن النظام الرئاسي إذا كان صحيحا أنه يتميز باتساع سلطات رئيس الجمهورية وعدم مسؤوليته السياسية فالصحيح أنه يتميز أيضا أن من سماته الأولى سلطة تشريعية قوية وسيدة إلى درجة أن يد السلطة التنفيذية لا تستطيع أن تمتد إليها عن طريق الحل، وفي النظام الرئاسي كذلك القضاء يشكل بفضل استقلاله فعلا السلطة الثالثة في الدولة، والنظام الرئاسي هو كل هذه الركائز مجتمعة، أما في الجزائر فالنظام يدور حول محور واحد هو رئيس الجمهورية لا يمكن أن يسمى نظاما رئاسيا بل هو حسب تعبير صالح بلحاج هو نظام السلطة الفردية المؤسسة (بلحاج 2006،ص. 7)، أي أن هناك مؤسسات الناظر إليها أنها ديمقراطية لكنها تحت سيطرة فرد واحد هو رئيس الجمهورية، وهذا ما يطرح في الجزائر إشكال التخوف مما قد يجري بعد كل عهدة رئاسية.

وبالنسبة للتعديلات الواردة في دستور 1996 فإنشاء غرفة برلمانية ثانية قد يظن البعض أن الهدف من ذلك هو زيادة التمثيل الوطني وضمان استمرارية المؤسسات وخدمة الديمقراطية بوجه عام كما جاء في التبريرات الرسمية لإنشائها، فقد كان إنشائها بمثابة تحييد تام وكامل لدور الغرفة السفلى، فالموقع الفعلي لمجلس الأمة على مستوى السلطة التشريعية حددته على وجه الخصوص الأحكام الدستورية المتعلقة بمسار

العملية التشريعية، فبموجب المادة: 120 من الدستور "يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه"، يناقش مجلس الأمة النص الذي صوت علية المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع (¾)، معنى ذلك بكل بساطة أن مجلس الأمة له حق النقض والفيتو على أعمال الغرفة السفلى، فتفوق مجلس الأمة على المجلس الشعبي الوطني معناه إذا تحكم رئيس الجمهورية في البرلمان.

وبالتالي فإن إنشاء مجلس الأمة ليس منسجما مع الأهداف المعلنة التي أقيم من أجلها وهي خدمة الديمقراطية وتوسيع التمثيل الوطني، فكيف يمكن لمؤسسة أن تخدم الديمقراطية إذا كان لأعضائها مع أنهم غير منتخبين القدرة على إفشال إرادة مؤسسة أخرى تظم منتخبين (بلحاج 2006،ص ص. 155-156)

وقد انشأ المجلس بين أيدي السلطة التنفيذية يقوم بدور الرقيب على أعمال الغرفة السفلى ويكون صمام أمان عند الضرورة في حالة مجيء أغلبية معارضة إلى الغرفة السفلى، فدور الغرفة الثانية في الجزائر لم يشذ عن القاعدة المتعلقة بدور الغرفة الثانية في الفترات الأولى من ظهور الديمقراطية البرلمانية المباشرة، فقد ظهرت الغرفة الثانية في فترات تميزت بوجود مد ديمقراطي متصاعد ورغبة من النظام في لجم ذلك المد وتحقيق انتقال ديمقراطي تدريجي أنشأت غرفة ثانية اتسمت ب"الشرعية الارستقراطية" مقابل "الشرعية الديمقراطية" ومما سبق يتضح أن الغرفة الثانية ظهرت في النظام الجزائري لكي تقوم بالدور الذي كان دائما ملازما للغرف الثانية وهو رفض العمل بالقواعد الشرعية الديمقراطية الانتخابية والتخوف من نتائجها.

أما بالنسبة للانتخابات التي شهدتها الجزائر فقد تحولت في كل مرة بحكم الممارسة الفعلية إلى نوع من الاستفتاء على شخص الرئيس كما حدث بالنسبة لانتخابات 1999 وما بعدها، كما أن العملية الانتخابية كثيرا ما كان يطالها التزوير والتشكيك في نزاهتها، فقد تردد في الانتخابات المحلية سنة 1997 عمليات تزوير من قبل الإدارة لصالح حزب التجمع الوطني الديمقراطي"حزب السلطة".

إن طبيعة الانتخابات في الجزائر التي كثيرا ما تأخذ شكل الاستفتاء أي تنظيم طريقة محكمة بحيث تقنن بها تزكية القرارات المتخذة من القمة، حيث تلعب الجزائر على ورقتين الشرعية الثورية والريع النفطي، وأن الشعب لاق من العذاب ما يستوجب تجنب التغييرات ذات الثمن الباهظ، هذه السياسة شجعت على اتباع مسار تنموي ظهر فيه نمو نخبة تكنوقراطية وأخرى بيروقراطية تتحكم في مستقبل البلاد، ففريق النخبة في الحقيقة يحكمه منطق الربح مع ما يعني ذلك من مخاطر التبعية، فسلطة الدولة تظهر وكأنها تحمل رسالة تاريخية تؤسس لها شرعيتها، وهذه الديناميكية تتواصل في فرض نوع من التأثير على مواقع القادة السياسيين حتى اليوم وهذا ما يلاحظ في الحملة الانتخابية لانتخابات 17 أفريل 2014 حيث دعمت أغلب هيئات المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية ترشح عبد العزيز بوتفليقة رغم وضعه الصحي وإظهاره أنه يحمل رسالة تاريخية أو أنه حكم البلاد لمدة خمسة عشر سنة باعتبارها فترة إعادة الأمن والاستقرار للجزائر وحققت تنمية اقتصادية وكذلك أنه أفنى حياته في خدمة البلاد، إلا أن بعض الأطراف العارضة ترى أنه ومن بين بعض الفئات التي تقف وراء هذا الخطاب تلك التي استفادت من الوضع بل والفساد الذي طال كل بنى المؤسسات دون استثناء، فأصبح هذا الفريق يحكمه منطق الربح من المال العام دون أهمية بناء دولة المؤسسات. أما بالنسبة للأحزاب السياسية فهي الأخرى تعاني من عدد من المشكلات فكثير من الأحزاب الجزائرية قد تأسست بموجب القوانين المؤسسة للتعددية وليس من خلال مشروع اجتماعي تسعى لتحقيقه، أي أن الأحزاب السياسية في الجزائر هي

ردود فعل وليس نتاج البيئة والنضج السياسي، وبالتالي فان البرامج التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة، إلى جانب افتقادها لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها وافتقارها إلى الرؤية حول الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية، فالاكتفاء بتأييد برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية ولحكم البلاد ومعالجة الأزمات، فبدلا من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه؛ اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد والتركيز على جوانب أخرى من قضايا سياسية، هذا ما يعكس أزمة مشروع وأزمة برنامج عند الأحزاب السياسية (عبد العالي 2008)، وبقاء القيادات واستمرارها وغياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة على معظم الأحزاب السياسية، ونتيجة ذلك لقد عرفت أزمات سياسية خاصة فيما يتعلق بتجديد هياكل الحزب، حيث أصبح من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث انشقاق بين تيار تصحيحي وآخر موالي للقيادة الحزبية، وأحيانا حدوث انقلابات داخل الأحزاب السياسية، مع ظاهرة التحوال السياسي بين الأحزاب لمنخرطها، وبالتالي فان غياب الديمقراطية داخل هياكل الحزب انعكس على ممارسة الأحزاب للديمقراطية ورؤيتها لبقية الأحزاب الأخرى، أما بالنسبة للتنظيمات الأهلية فتتسم العلاقة مع السلطة بالتبعية بشكل كبير وخصوصا من جانب التمويل وهذا ما يفقدها استقلاليتها ويجعل خطابها منبثقا من خطاب الجهة التابعة لها، ويمكن الإشارة إلى تلك الجمعيات التي تنشط بكثرة أثناء فترات الحملات الانتخابية وبصورة فعالة وبمجرد انتهاء الفترة الانتخابية يقل نشاطها إن لم ينعدم.

إن تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر منذ بدايتها يعطي انطباعا متفاوتا حول حقيقة التغيير واتجاهه، فان مؤشرات الديمقراطية على مستوى النص الدستوري والقوانين مشجعة لتوفرها على الحد الأدنى من مبادئ الديمقراطية التي نص عليها دستور1989ودستور1996 المعدل له (قيرة وآخرون 2002، ص ص. 142-143)، وتجدر الإشارة إلى مؤشر ايجابي يخدم التحول الديمقراطي وذلك على مستوى النص من حيث غلبة الطابع الديمقراطي على روح الدستور والقوانين المنظمة للحياة السياسية في البلاد وهذا من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي بدمقرطة الحياة السياسية وتحقيق التنمية السياسية، وعليه فان مشكلة الجزائر ليست مشكلة نصوص بقدر ما هي مشكلة تطبيقات رغم أهمية الأمرين معا.

**ثانيا: أثر السياسات التنموية على الأمن الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر**

إن دراسة مدى نجاح السياسات التنموية في تحقيق الاستقرار والأمن الاقتصادي يتطلب تقييم المشاريع التنموية من خلال أثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي(أي انعكاسها على المستوى المعيشي)، حيث يمكن تقييم السياسات التنموية من منظور المربع السحري لنيكولاس كالدور(التضخم، البطالة، النمو، ميزان المدفوعات)

إن أول الأزمات وضوحا في الاقتصاد الجزائري هي أزمة المديونية والتي تجلت عام 1986 بصورة واضحة فقد برز أن الاقتصاد الجزائري لم يعد قادرا على تحمل أعباء خدمة الديون والتي صارت تلتهم ما نسبته 60 % من حجم الصادرات الجزائرية، وهو ما خلف آثار وخيمة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي؛ فأزمة تفاقم المديونية وما خلفته من تكاليف اجتماعية قد أدت إلى تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية حيث زاد الغني ثراء والفقير فقرا ولم يعد الحديث تقريبا عن وجود طبقة متوسطة هذه الأخيرة التي هي أساس

استقرار المجتمعات وضامن التجانس المجتمعي وتقلصها أو زوالها ينذر كما قال باري بوزان بالدخول في المأزق الأمني المجتمعي (صالحي 2002، ص. 90)

أما سياسيا فينبع من كون أن خطورة المديونية الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل أنها تتجاوز ذالك إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية، ففقدت الجزائر بعض سيادتها السياسية فقد تدخلت المؤسسات الدولية في بعض القضايا المتعلقة بالسيادة من خلال الالتزام باتفاقيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وما نتج عنه من آثار سياسية داخلية نذكر منها:

- المعارضة السياسية والاجتماعية والجماهيرية الشديدة لتطبيق برامج التكييف الهيكلي وهذا ما ظهر في شكل عدم الاستقرار السياسي الذي يفسره تعاقب العديد من الحكومات الجزائرية في ظرف وجيز.

- تدهور الوضع الأمني في إيجاد حلول حقيقية لأزمة الجزائر التي أشعلة جبهتها الاجتماعية.

- انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم نتيجة اتساع الهوة بينهما، إذ لم يكن الشعب في يوم من الأيام طرفا في القرارات التي أدت إلى هذه الأوضاع لكنه كان دائما هو الذي يدفع ثمن ذالك.

مع خفض قيمة العملة 1988-1994 حوالي 60 % أدى الى ارتفاع التضخم بشكل سريع، وهذا ما انعكس على ارتفاع المستوى المعيشي، إلا أن انخفاض معدل التضخم من 18,69 % سنة 1996 إلى 0,34 % سنة 2000 ليصل إلى نسبة 5 % في جوان 2015، وتخفيض التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت في المتوسط28 % من القوة العاملة النشطة ما بين 1989-2002 وفي 2014 (10,6 %)، إلا أن مصادر الضغوط التضخمية لا زالت متوفرة وذلك من خلال المطالبة برفع الأجور من طرف مختلف القطاعات وحركات الإضرابات العمالية المتتالية خاصة مع التوسع في الإنفاق الحكومي.

وهذا ما أدى الى انتشار ظاهرة اليأس من البحث عن الشغل، وهي ظاهرة اجتماعية خطيرة تنم عن حالة من عدم الثقة في المجتمع والسلطات العمومية، وما قد ينجر عنه من هجرة سواء شرعية أو غير شرعية للإطارات وخريجي الجامعات، وما له من انعكاس سلبي على الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى أنه قد ينجر عن اليأس الانحراف والجريمة، أو إمكانية استغلال هذه الفئات من أطراف لعلمها أنها ناقمة على السلطات وعلى المجتمع، وهذا بتأليبها سواء من خلال مظاهرات لخدمة مصالح وأطراف معينة، أو الجماعات الإرهابية الذي من شأنه أن يهدد ليس الأمن الاقتصادي أو الاستقرار السياسي فقط وإنما الأمن المجتمعي ككل، فسياسة التشغيل (عقود ما قبل التشغيل، سياسات الدعم...) خاصة بعد البحبوحة المالية الناتجة عن إرتفاع اسعار البترول ليست مبنية على أرباح إنتاجية العمل المحققة والمردودية المالية، بل سياسة لامتصاص غضب البطالين والعاطلين وذلك بتقديم منح ودعم دون رقابة صارمة، وهذا ينعكس بالسلب على مؤشرات الاقتصاد الكلي (تحمل تكاليف إضافية خاصة كيف يمكن تحمل هذه التكاليف مع انخفاض سعر البترول) وعلى المستوى الجزئي(ارتفاع المستوى العام للأسعار)، بالإضافة الى ذلك تخلق الاتكال وعدم الرغبة في العمل المنتج وتحقيق الإنتاجية.

أما معدل النمو في المتوسط هو 2,7 % ما بين: 1981/1990 و 1,9 %ما بين 1991/2000 ليصل الى 3.4 %ما بين 2000/2010، إلا أن النمو يبقى مرتبط بأسعار النفط فهو غير كاف لخفض البطالة (98 %

صادرات محروقات)، وقد قدرت مصالح وزارة المالية النمو في السداسي الأول لسنة 2015 بـ 3 % و 4 % خارج قطاع المحروقات (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015)، فالتوازنات الاقتصادية ترتبط مباشرة بالسوق البترولية الدولية، فالصناعة خارج المحروقات غير تنافسية وغير متنوعة.

إن الإصلاحات الاقتصادية لم تستطع تحويل الموارد الأولية الى منتجات أي اقتصاد منتج ما يؤثر على الأمن الاقتصادي، أو القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من سوء توزيع وتسيير الموارد المالية والطبيعية، إذ أن الاعتماد على الريع جعل من الوزارات تعد برامج إنفاق وتوزيع وليس إنتاج دون إشراك فئات المجتمع في العملية التنموية مما خلق ثقافة اللامبالات في وسط المجتمع، وهذا خلق اقتصاد هش ومستهلك انتشر فيه الفساد الاقتصادي، حيث يبقى إشباع حاجات المجتمع رهن المتغيرات الخارجية (سعر البترول، سعر صرف الدولار،أسعار المواد الاستهلاكية...)، وهو غير قادر على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع؛ فالاقتصاد الجزائري يعيش حلقة مفرغة وذلك من خلال عدم سيادة القانون ووجود إقتصاد موازي وإقتصاد صوري إنعكس بالسلب على التحول نحو إقتصاد السوق وذلك بنمو بطيء وعدم استقرار في التمويل (نتيجة تراجع أسعار البترول) أدى إلى إصلاحات جزئية التي أوجدت فرصة للبحث عن الربح والفساد ونمو مصالح فئات ضيقة التي تعارض الباب المفتوح أمام المنافسة والتحرير الكامل،حيث هناك تذبذب في النمو بسبب الإصلاحات الجزئية التي خلقت فرص للفساد والبحث عن الربح السريع.

**المحور الثالث: عقبات تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر**

إن التغيرات في الاقتصاد الجزائري لم تكن نتيجة عملية تنمية اقتصادية ولا حتى عملية نمو اقتصادي الذي يتطلب وجود اتجاه مستمر غير متأرجح لنمو إنتاجية الفرد عبر فترة زمنية طويلة، وهذا يعود لمجموعة من العقبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية حالت دون تحقيقهما.

**أولا: العقبات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر**

يعاني المجتمع الجزائري العديد من العقبات الاقتصادية والاجتماعية حيث كل عقبة هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه، إذ أنتجت مجموعة منالحلقات المفرغة فمثلا الحلقة المفرغة في التعليم، ذلك أن انخفاض المستوى التعليمي واعتماده على أسس تقليدية نظرية بالدرجة الأولى والتلقين والحفظ من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض وعي الأفراد وثقافتهم ومستوى تأهيلهم وهذا انعكس من الجانب الاقتصادي على انخفاض الإنتاجية والدخل، أما من الناحية السياسية انعكس على الثقافة السياسية بالسلب مما أدى إلى عزوف عن المشاركة السياسية؛ أما الحلقة المفرغة للفقر فقد تولدت عن نواقص السوق وتخلف الموارد البشرية( عدم قدرتها على الإبداع والابتكار) وشح رأس المال وضعف كفاءة استخدام الموارد الطبيعية مما أدى إلى انخفاض الادخار الذي انعكسبالسلب على الاستثمار فأدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي وانخفاض الإنتاجية (فليح 2006، ص. 205)، وهذا يتطلب سياسة شاملة متكاملة لكسر هذه الحلقات المفرغة التي يعيشها المجتمع الجزائري.

إن سياسة الانفتاح الاقتصاد في الجزائر الناجمة أولا عن فساد السياسة الاقتصادية الرسمية؛ وعن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بدون ضوابط والتحول بتقلب غير مدروس إلى نوع من

الاقتصاد المختلط وفتح الأبواب لفئات جديدة يهمها الكسب السريع على حساب غالبية الناس في ظل الفساد (مسعود 2010، ص. 15)، حيث أصبحت علاقة مصالح بين القيادات السياسية والقطاع الخاص التي يصفها الباحثان سيفر وديتز "تصبح دولة نهب، الكسب فيها لا يقوم على العمل المنتج متأصلا وهيكليا، فيصبح كل شيء للبيع المحاكم والمجالس التشريعية والسلطات الضريبية...الخ، وموظفوا الدولة يسعون إلى تعظيم ثروتهم في أقصر فترة، وفي هذه الدولة يتم تقلد المناصب الرسمية ليس من أجل تقديم خدمات للمجتمع وإنما من أجل تحقيق المكاسب الشخصية في المجتمع" (Cypher Dietry1997,p. 226)، وما تبعه من بيع ممتلكات الدولة والشعب إلى أفراد خرج أكثرهم من رحم فساد القطاع العام والنهب المنظم للثروة وللمالية العامة، إذ لم تؤد إلى المنافسة التامة وإنما احتكار رجال الأعمال وبارونات المال السوق الجزائرية، ما أدى إلى جمود عناصر الإنتاج وتحجر الأسعار رغم حركتها في السوق الدولية وعدم مرونتها بتغير الطلب والعرض، ما نتج عنه ضعف في درجة الكفاءة وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد حيث يعد من أبرز العوامل التي تحد السوق الجزائرية ما انعكس على انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور المستوى المعيشي للأفراد؛ فالمنافسة الاحتكارية أدت إلى عجز قوى السوق عن توجيه الموارد نحو مجالات الرأس مال الاجتماعي بالشكل الذي يوفر الأساس الكافي من مرتكزات البناء التحتي اللازم لعملية التنمية، والعجز نحو إقامة مشروعات إنتاجية التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها بإحداث التنمية نظرا للاتجاه إلى المجالات ذات الربحية المرتفعة والسريعة وذات المخاطر القليلة قياسا بالاستثمارات التي تنخفض ربحيتها وتحتاج لفترة استرداد طويلة.

بالإضافة إلى ذلك أدى إلى العزوف عن الاستثمار في الأصول الثابتة المنتجة والبحث عن أوجه الربح السريع (فليح 2006،ص. 218)، فطبيعة القيادات السياسية والإدارية والتنفيذية التي تقود العملية التنموية ذات اتجاهات استهلاكية وليست ذات اتجاهات إنتاجية ويظهر هذا في بروز اتجاهات تضخمية في الاقتصاد الجزائري، وفي طبيعة ونمط التنمية من خلال المشاريع غير المنتجة غالب عليها الطابع الخدماتي، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة المستهلكين في المجتمع إلى المنتجين.

لقد سمحت مداخيل الريع بأن تكون الدولة في وضع يمكنها من شراء الرضا والإجماع عن طريق منح الخدمات المجانية وتوزيع العطايا والهبات ورفع الأجور...الخ، فالدولة أصبحت لا تحتاج إلى الشعب خاصة وأنه شعب غير منتج بل مستهلك فهي في غنى عن تحصيل الضرائب، فأصبحت تتصرف اقتصاديا وسياسيا حسب رغبتها دون إشراك الشعب في القرارات؛ مما عزز الفساد وأينما وجد الفساد وجد الاستبداد للتغطية عليه، فأي إصلاح اقتصادي أو سياسي في الجزائر يبقى تنفيذيا في عهدة إدارات فاسدة لا يمكن الاطمئنان إليها خاضعة للزبانية والمال والرشوة تستوجب إصلاح حقيقي يمس كل أماكن الفساد وتحديدها، خاصة في ظل تأثير الثروة المالية الجديدة غير المسبوقة على نمط تنمية الاقتصاد والخطط باعتبار النفط مورد التمويل حيث لم يتمكن النظام من بناء اقتصاد متوازن ومتطور أو إحداث نمو اقتصادي مرموق؛ فالسياسات التي نفذت تكلفتها الاجتماعية مرتفعة وهدر حقيقي للموارد عرفتها بعض الدراسات بتجارب "تنمية الفرص الضائعة" (مسعود 2010، ص17)، حيث لم تتمكن من تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد، فالناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن عملية إنتاجية بل يمثل في معظمه ريع تصدير ثروة ناضبة.

بالإضافة إلى ذلك عدم توفر الاستقرار الاقتصادي وبالخصوص عدم استقرار السياسات المالية والنقدية (أسعار الصرف، الرقابة على الكتلة النقدية، سياسات التصدير والاستيراد..) وتطبيق سياسات منها غير مجدية ساهمت في ظهور تشوهات في الاقتصاد أثناء تنفيذ الخطط الإنمائية فمثلا أثرت أسعار الصرف

الزائدة عن قيمتها الحقيقية على إعاقة الإنتاج، بالإضافة إلى عدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار خاصة حول معاملة الاستثمار الوارد من الخارج وتحديد مجالاته في ظل عدم وضوح دور الدولة في الاقتصاد؛ مع تدني كفاءة الإدارة الاقتصادية وضعف المؤسسات العامة التي تشرف على تنفيذ الخطط الإنمائية (مسعود 2010، ص. 33).

إذ تعتبر الإيرادات النفطية أحد أهم الركائز التي تعزز سلطة النظام وتقف عثرة أمام ترسيخ الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي وتبني سياسات تنموية جدية وجذرية لتحقيق الأمن الاقتصادي، حيث أن اقتطاع الضرائب تقود عادة إلى إقامة مجالس تمثيلية حيث يرى لوسياني أن الريوع النفطية تكسر هذه الصلة لأن الحكومات لم تعد تعتمد على الضرائب لتمويل الإنفاق وهو ما يثبط بالفعل محاولات المشاركة السياسية، إذ توفر الإيرادات النفطية للدولة وسيلة فعالة لشراء ولاء السكان من خلال تقديم الخدمات وإعاقة تشكيل المجموعات الاجتماعية المستقلة التي يمكن أن تطالب بالمشاركة السياسية(البدوي و المقدسي 2011، ص ص. 282-283)

**ثانيا: العقبات السياسية والثقافية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر**

تلخصت النظرة إلى قضايا التنمية المعقدة في ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي وفقر دولة ما لا يكمن في الحلقة المفرغة للفقر وإنما في فقر السياسات، ومن ثم فان صناع القرار لا بد وأن يركزوا على الأسواق والأسعار والحوافز، وهذا من خلال برامج الإصلاح الهيكلي والتكييف الهيكلي التي تعنى بتحرير أسرع وأعمق للأسواق المحلية للسلع والخدمات وتقليص دور الدولة وتعديل التركيبة المؤسسية والتشريعية لتتوافق مع متطلبات عمل آليات السوق عرفت "بوفاق واشنطن" (Stiglitz 2002)، فجاء بعالمية النظرية الاقتصادية إلا أن علم الاقتصاد التقليدي ربما كان ملائما للحالات التي يتمتع فيها الاقتصاد بالتشغيل الكامل وفعالية أداء السوق وأنه في ظل ظروف البطالة والركود الاقتصادي هناك حاجة لتطوير اطر نظرية مختلفة تصلح لحالة الجزائر، ففي الجزائر في ظل الريع فأدوات التحليل الاقتصادي تحتاج إلى تعديلات جوهرية لكي تصبح ملائمة للتطبيق في الجزائر، لوجود أسواق هشة في الجزائر سواء السوق الحقيقية أو النقدية، مما يعني فشل آلية السوق في تخصيص الموارد مما يوجب تدخل الدولة في تخصيص الموارد.

إن تبني الجزائر لسياسات تنموية غير متناسبة مع ثقافة المجتمع الجزائري حتمت انهيار هذه النماذج وعدم قدرتها على تحقيق الأمن الاقتصادي، حيث أنتجت مجموعة من المظاهر أهمها سلبية المجتمع والانفصام الحاد بين المجتمع والنظام القائم، بسب البرامج التنموية غير النابعة من الثقافة الجزائرية تتخذ منها النخبة الحاكمة إيديولوجية سياسية لها أدت إلى سلبية اتجاه هذه الخطط لعدم إشراك الشعب في قرارات التنمية حيث أن إقصاء الشعب من المشاركة في التنمية سبب أساسي لفشل السياسات التنموية، وخضوع الدولة لأقلية سياسية تكاد تكون منفصلة أو منفصلة عن المجتمع أصبحت ترى في نفسها موضع وصاية على المجتمع، ممثلة في النخبة الحاكمة وحواشيها البيروقراطية والخدماتية متموضعة في العاصمة تمثل عالما اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعمرانيا يختلف عن المجتمع خارج العاصمة، وهذا الفصل أدى إلى فقدان الدولة القدرة على تفعيل المجتمع ايجابيا (نصر 2002،ص. 131)، لعدم رغبة الناس في المشاركة لتكون لديهم أفكار أن النخبة الحاكمة وما يتصل بها هي من تستفيد، ولذلك يتطلب إعادة التوزيع العادل وخلق جسر تواصل بين الطرفين يعيد تشكيل الوعي، حيث أحدث هذا حالة من الارتباك في المجتمع والدولة إذ أصبحا

يسلكان مسالك تعكس حالة دفاعية تحركها ردود الأفعال والاستجابات التلقائية، أكثر من أن تحركها رؤية إستراتيجية مسترشدة بتجربة الماضي فأصبحت أشبه بحقول تجارب لغير غاية وأهداف تحقق فعلا، وإنما استجابة لمطالب وإضرابات تخوفا من انزلاقها ( دعم الشباب، عقود ما قبل التشغيل، قروض مصغرة...) دون رقابة رشيدة على المشاريع والتسيب في الاستفادة منها، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ويحول دون تحقيق سياسة تنموية رشيدة تحقق الأمن الاقتصادي.

حيث أن عدم الاستقرار السياسي أدى إلى اضطرابات كبيرة في أداء الدولة والمؤسسات، أدت لتوقف الآلة الاقتصادية بكل تداعياتها الاجتماعية، ما أدى إلى انقسام النخبة على مستوى مؤسسات الدولة وهياكلها أثرت في أداء الدولة وحتى شرعيتها في ظل أزمة مالية أدت إلى عملية انتقال طويلة وغير شفافة (جابي 2008،ص. 12).

لقد تم الاعتماد على الإنفاق الحكومي بصفة صارخة في الجزائر، والتوسع في الإنفاق بصدد تكوين مؤسسات وإن كان تكوينها قد جاء في أغلبها عشوائيا ولم تحكمه إستراتيجية مدروسة، كما توسعت في فتح مجال الوظائف العامة وهذا اعتمادا في التمويل على مورد النفط، حتى القطاع الخاص أصبح يعتمد إلى حد كبير على الإنفاق الحكومي (هبات، دعم وتسهيلات، قروض وإعفاءات...) بدل تمويله الخزينة العامة بالضرائب وتحقيق عمل إنتاجي يقوي القاعدة الاقتصادية، فتوزيع الإنفاق يأتي أقرب إلى العشوائية أو الارتجالية أو المزاجية؛ ويصبح اقتسام الغنيمة مسألة محورية بصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية من وراء الاقتسام (أسامة 2000،ص. 140)، ونسبة كبيرة من الميزانية تمثل رواتب ومكافآت موظفي القطاع العام.

فالتجربة في الجزائر تجربة فوقية ركزت على بناء مجموعة من المؤسسات السياسية ولم يتفاعل معها إلا أفراد النخبة الحاكمة، تركز على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، لم تستطع التجذر في المجتمع والتطابق مع الثقافة الجزائرية، ولم يكن هناك تغلغل للأحزاب السياسية في الوسط المجتمعي، فتحولت التجربة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وفشل النظام السياسي وعدم قدرته على تعبئة الشعب وتحريكه وتفعيله لتحقيق التنمية الاقتصادية وترسيخ الديمقراطية قصد تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي، فالتجربة لم تكن قادرة على التفاعل مع ثقافة المجتمع الجزائري وتفعيل أفراده وكسبهم ودمجهم في العملية السياسية والتنموية، وذلك باعتبار التنمية والعملية السياسية تدور في فلك الفرد والمجتمع أي لخدمته واعتباره أداتها.

ويبدو أن الطبيعة الشخصية لنظام الحكم في الجزائر، أي ارتباط السلطة وتجمعها بين يدي الرئيس، مع بقاء النخبة واستمرارها في الحكم رغم تداول الحكومات، جعلها تعيش دوران النخبة داخليا استنادا إلى مسؤوليتها في إطار النسق السياسي لا إزاء الجماهير، وهذا ما يجر إلى غياب المسؤولية الجماعية للحكومة باعتبارها أحد أهم مؤشرات الممارسة السياسية؛ فتحولت المؤسسة البرلمانية إلى واجهة شكلية تغطي على سيطرة النخبة المطلقة على القرار الوطني وتحييد الأغلبية الاجتماعية، فأصبح البرلمان الجزائري غائب عن الساحة السياسية يصادق على توزيع وإنفاق الريع مقابل دخل يأجره النواب، بالإضافة إلى صلابة التنظيم البيروقراطي وتوزيع الأدوار الذي أدى إلى تصلب هذا التنظيم الميال إلى الثبات في توزيع الأدوار بغية ضمان تواصل اشتغال المؤسسات، وهذا الثبات يتجلى في عدم دوران النخبة وتداولها على الأدوار والمناصب، حيث عجزت هذه النخب عن التخلص من ترسبات السلوك الاحتكاري ومظاهر الشخصنة وتجميع السلطة، ولم ترسي نمطا تنافسيا قادرا على ضمان الجدوى والفعالية في الأداء.

وهكذا أصبح صعود أي فاعل سياسي إلى مسرح الفعل أو مغادرته لا تحكمه فقط شرعية الكفاءة والقدرة على الأداء والمستوى التعليمي والتجربة الميدانية بل إنه محكوم أيضا بدرجة تزيد أو تنقص بعوامل الرأس مال العلائقي والشخصية التي يقيمها مع الأطراف الفاعلة (حافظ 2006، ص. 14)، مما عزز الفساد السياسي والاقتصادي في الجزائر هذا من شأنه أن يهدد الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي للبلاد؛ بالإضافة إلى استمرار في تطبيق ما يسمى بنظرية "الطوق العازل" أو ما هو شائع في الجزائر باسم"القوابيس والقواطع الكهربائية" أو "الخرفان السياسية وعرائس القراقوز"، وبحسب (قيرة وآخرين 2009) تعبر هذه النظرية عن وجود واجهة مدنية تخفي وراءها الحكم العسكري الصريح ولعل المثال الأبرز على ذلك هو فترة حكم بن بلة وبوضياف والشادلي وعلي كافي، ومن هنا لا نستطيع الحديث عن جناح مدني للنخبة الحاكمة في الجزائر وإنما مجرد واجهة مدنية شكلية لا تتمتع بسلطة حقيقية، وكلما دعت الضرورة لحرق القابس أو استبدال الطوق العازل الذي يشخصه الوزير الأول (قيرة وآخرون،2009،ص98)،وهذا من شأنه أن يعرقل مسار ترسيخ الديمقراطية في الجزائر خاصة مع عدم الاستجابة لمطالب التغيير وعدم الرغبة في المشي قدما نحو ترسيخ المؤسسات.

إلى جانب ذلك فان مؤسسات التنشئة الاجتماعية(الأسرة،المدرسة...) بنظامها التربوي والاجتماعي في الجزائر تثني الفرد عن الثقة في أرائه الخاصة وتشجعه على قبول أراء الآخرين دون تردد أو تساؤل، وهذا ما يقضي على الإبداعوالابتكار وينمي في نفس الفرد الإذعان للسلطة (شرابي 1984،ص. 41)، فيعفي الفرد نفسه من المسؤولية مما يؤدي إلى غياب النقد الذاتي وإرادة العمل والمبادرة في الفعل (شرابي 1984،ص. 46)، وهذا ما يعزز الاتكالية والخضوع فعادة التوكل على الآخرين تقوي في النفس عادة التهرب والانسحاب فمثلا أغلب خريجي الجامعة الجزائرية في انتظار واتكال على السلطة أن تجد لهم العمل دون أن تكون له روح الاقتحام والمبادرة، وما أن يتم انتقادهم يعلنون براءتهم موجهين الاتهامات إلى الحاكمين وهذا يثبت الشعور بالعجز الكلي عن التأثير في الحياة الاقتصادية والسياسية، فيصبح الفرد موضوع لهذه الأحداث بدل أن يكون محركا لها؛ وهذا يسهم في زيادة المشاركة الكلامية اللافاعلة وبالتالي يوسع التناقض بين القول والعمل، بذلك انتشرت في المجتمع روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة (شرابي 1984، ص ص. 68- 69)

أما الأحزاب السياسية تم إنشاء معظمها بقرارات فوقية وعلى أساس الارتباط بالدولة وعمل النظام على ابتلاعها حيث تحول معظمها إلى لجان مساندة للرئيس أو مجرد وسائل لإضفاء الشرعية على النظام القائم، فالسباق بين الأحزاب أصبح يدور حول تقديم الولاء والمساندة لشخص الرئيس؛حيث لا تعرف الأحزاب السياسية في الجزائر دورانا سلسا للنخبة الحزبية، ما يدعم بقاء القيادات واستمرارها في غياب التناوب على السلطة (عبد العالي 2010، ص. 138)، فأصبحت أحزابا "موسمية" لا تفكر في فتح المنافسة السياسية داخليا؛ حيث تحوي الأحزاب في الجزائر عادة برامج غير واضحة حول التنمية أو الأزمة الأمنية والسياسية، في ظل هذه الظروف أدى تراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين والسلوك النضالي.

**خاتمة:**

لا تزال تجربة الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية في الجزائر في مراحلها الأولى وهي تحتاج مزيدا من الوقت والجهد وتعاون القيادة والمجتمع ممثلا بهيئات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني للانطلاق معا

لتطوير هذه التجربة وتفعيلها، فالتنمية السياسية ليست مجرد اجراءات ومؤسسات سياسية، ودستور وبرلمان وانتخابات دورية، اذ لا بد من توفر ثقافة ووعي سياسي يشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين.

إن التمتع بنوع كاف من الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي نتيجة بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين افراد المجتمع أساس إستكمال بناء المؤسسات وتثبيت التوازن الاجتماعي، لذلك فان الديمقراطية التي يجب ان ننادي بها لا تقاس من خلال عدد الاحزاب وانما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة ما يتيح تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع ما يولد الاستقرار السياسي ويسهم في بناء المؤسسات ويدعم تحقيق الاستقرار.

يتطلب تأمين الاستقرار السياسي وتجاوز التحديات في الجزائر وجود قوى اجتماعية تدفع نحو التغيير كون حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مرتبطة بها، نظرا لذلك يحاول النظام الحاكم أن يعرقل تطور هذه القوى من خلال سياسة تتراوح بين محاولة الاحتواء والقمع، الأمر الذي أضعف القوى الاجتماعية وتنظيماتها وجعلها قليلة الفعالية في الضغط لتغيير الأوضاع والرقابة على المسيرين، غير أن التدهور المتفاقم للأوضاع الاجتماعية مع عدم المساواة في تحمل التضحيات على حساب العمال والفئات المحرومة، سيجعل التغيير ضروريا بالنسبة لهذه الفئات حتى يمكنها الاستمراروالبقاء ولذلك لابد عليها أن تسعى لتكريس التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية كونها ضرورة مصيرية، وذلك من خلال زيادة قدرة الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح وقدرتهم على تعبئة كل امكانياتهم المتاحة لمواجهة هذه المشكلات، وتنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في اطار الدولة، وتطوير النظم والممارسات السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية، وذلك بتفعيل ودعم المؤسسات الديمقراطية التي تقضي على عدم الثقة بين الحاكم والمحكوم وحالة الاحباط عند الشعب، ما يؤدي الى خلق مشاركة فعالة ترتقي بالمستوى المعيشي للافراد.

**المراجع:**


1. أسامة، ع. (2000) النفط والقبيلة والعولمة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
2. الآلوسي،ر ص. (2006) التعددية السياسية في عالم الجنوب،عمان: دار مجدالاوي للنشر والتوزيع.
3. البدوي، إ، المقدسي س. (2011) تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، (تر:حسن عبد الله بدر)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. بلحاج،ص. (2006) السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار قرطبة.
5. تورين، أ. (2001) ما هي الديمقراطية؟، ط2، (تر:حسن قبيسي)، بيروت: دار الساقي.
6. جابي،ن. (2008) الجزائر: الدولة والنخب دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، الجزائر: منشورات الشهاب.
7. حافظ، ع. (2006) الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. حسن، ك. (2004) "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، (109)، لبنان.

9. ربيع، م. (2000) صنع المستقبل العربي، بيروت: مؤسسة بحسون.
10. روبان، ج. (1977) فن التنمية الاقتصادية الى النمو البشري، (تر: شحاذة الحوشان)، دمشق: منشورات وزارة الثقافةوالإرشاد القومي.
11. زرتوقة، ص. س. (1992) أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية 1950. 1985، القاهرة: مكتبة مدبولي.
12. شرابي، هـ. (1984) مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط3، بيروت: الدار المتحدة للنشر.
13. صالحي،ص. (2002) "مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية: دراسة اقتصادية"، مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، عدد2، الجزائر.
14. عارف، ن. (2002) التنمية من منظور متجدد التحيز العولمة ما بعد الحداثة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
15. عبد العالي، ع. (2010) "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، دراسات إستراتيجية، دورية فصلية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
16. عبد العالي،ع. (2008) "الأحزاب السياسية والتنمية في الجزائر"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني بعنوان التحولات السياسية وإشكالية التنمية بالجزائر واقع وتحديات، يوم16.17ديسمبر2008، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف.
17. علي زهران،ج. (2005) الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
18. فليح،ح خ. (2006) التنمية والتخطيط الاقتصادي، الأردن: عالم الكتب الحديث.
19. قيرة، إ وآخرون. (2009) مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
20. قيرة، إ وآخرون. (2002) مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
21. الكواري،ع خ. (2000) المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
22. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2015)، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015.
23. مسعود،س. (2010) تحديات التنمية العربية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
24. المنوفي،ك. (2006) ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا: المركز العالمي للأبحاث والدراسات.
25. Cypher ,J , L Dietry,J. (1997) The Process Of Economic Development, London: Routledge.
26. Stiglitz J. ( 2002) Globalisation and Its Discontent, London: Penguin Press.